

الفصل الحادي عشر

العون الإنمائي العربي

نظرة عامة

يُقدَّر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2010 بحوالي 4.36 مليار دولار⁽¹⁾. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2010 حوالي 147.15 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.4 في المائة في عام 2010.

وبالمقابل سجلت المساعدات الإنمائية العربية المتمثلة في شكل قروض والمقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق⁽²⁾ في عام 2010 حوالي 7.5 مليار دولار مقابل حوالي 5.4 مليار دولار في عام 2009 مسجلة بذلك زيادة نسبتها 38.9 في المائة عما كانت عليه في عام 2009. وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة للدول العربية نسبة 53.6 في المائة في عام 2010 مقارنة بنسبة 55.5 في المائة في عام 2009. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2010 الاهتمام المتنامي بدعم مشاريع قطاع النقل والاتصالات. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات في عام 2010 حوالي 2.3 مليار دولار تشكل حوالي 31.3 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

الملاح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

انطلق العون العربي في السبعينات من القرن الماضي، وتم إنشاء مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية بهدف دعم الدول العربية والدول النامية الأخرى في جهودها الإنمائية، ومساعدتها بأشكال مختلفة تشمل القروض الميسرة والمعونات الفنية والمنح. وقد كان لهذه المساعدات دور في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك دور في تعزيز تعاون الجنوب- جنوب.

(1) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.
(2) البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق النقد العربي.

لقد عملت مؤسسات مجموعة التنسيق من خلال جهودها الحثيثة على تبسيط الإجراءات، وتوحيد العقود ووثائق المناقصات، وإصدار إرشادات مشتركة حول تقييم المشروعات، والحصول على الخدمات الاستشارية، وتنفيذ الأعمال، وذلك فضلاً عن تبادل المعلومات بشأن المشروعات وتنسيق التمويل المشترك لها، مما يسهم في توفير الفرص المناسبة لتنفيذها، ويعزز فاعلية المساعدات المقدمة. كما عملت مؤسسات مجموعة التنسيق على دعم القدرات الذاتية للدول المستفيدة من مساعداتها من خلال تبني سياسات لتشجيع شركات المقاولات وشركات الخدمات الاستشارية والموردين من الدول النامية وتشجيعهم على المشاركة في تنفيذ المشروعات، والخدمات الممولة من قبلها، الأمر الذي يعزز التعاون فيما بين الدول النامية.

ومن أهم ملامح المساعدات الإنمائية العربية ما يلي:

أولاً: تشكل المساعدات الإنمائية العربية جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وباقي الدول النامية من جهة أخرى، وتحوي هذه المساعدات قدراً كبيراً من الدعم الذي تقدمه دول نامية إلى دول نامية أخرى، والمتمثل فيما تتضمنه القروض من عنصر المنحة، إضافة إلى المنح والهبات التي عادةً ما تقدم في إطار المساعدات الإنمائية العربية. ولهذه المساعدات دلالات مهمة لها أبعادها الاقتصادية والحضارية، فالدول العربية المانحة للعون هي دول نامية تعتمد على عائدات النفط لمواجهة أعبائها والتزاماتها الداخلية والخارجية، بما فيها التزاماتها في إطار العون الذي تقدمه، على الرغم من أن النفط، الذي تعد صادراته المصدر الرئيسي لإيرادات هذه الدول، هو مورد قابل للنضوب وتخضع أسعاره للتقلبات في أسواق النفط العالمية. فقد شهدت تدفقات العون العربي تفاوتاً شديداً مع نمو العائدات النفطية أو تقلصها. وهو ما يفسر التغيرات في حجم العون العربي في تلك الفترات. وقد ظلت الحكومات العربية المانحة للعون ملتزمة بتقديم المساعدة رغم ما شهدته بلدانها من ضغوط اقتصادية داخلية وخارجية. فبالنظر إلى تأثير المساعدات العربية مباشرة بأسعار النفط في الأسواق الدولية شهدت الدول العربية النفطية المانحة للعون نتيجة لتذبذب العوائد النفطية، أوضاعاً مالية واقتصادية مختلفة عما كانت عليه في العقود السابقة انعكست على حجم العون المقدم. ومع أن عدداً من البلدان العربية المانحة مثل ليبيا والعراق والجزائر اضطر إلى تخفيض المساعدات الإنمائية المقدمة أو وقفها كلياً، فقد استمر نمو العون العربي خلال الفترة 2000-2010 بمعدل إجمالي قدره حوالي 3.8 في المائة سنوياً.

ثانياً: يُقدم القسم الأكبر من العون الإنمائي العربي من أربع دول خليجية هي، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بالإضافة إلى دولة قطر. ففي عام 2010، قدمت هذه البلدان مساعدات إنمائية رسمية بلغت 0.4 في المائة من الدخل القومي الإجمالي، في حين لم يتعدى متوسط المساعدات الإنمائية الرسمية لمعظم الدول الصناعية مستوى 0.32 في المائة.

وتقدم معظم تدفقات العون الإنمائي، من خلال مساعدات حكومية ومن مؤسسات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى العون الإنمائي الأهلي المقدم من الهيئات الخيرية والجمعيات غير الحكومية إلى جانب مساهمة الدول العربية من خلال

المؤسسات الدولية المانحة للعون. ومنذ عام 1961، الذي أنشئ فيه الصندوق الكويتي، أنشئ ما مجموعه تسع مؤسسات للعون العربي خلال السبعينات، منها ست مؤسسات متعددة الأطراف. وقامت هذه المؤسسات بإنشاء مجموعة التنسيق وذلك إدراكاً منها لضرورة العمل على تحسين فاعلية مساعداتها. وبحلول عام 2010، بلغ المجموع التراكمي للمساعدات المقدمة من المجموعة حوالي 103.5 مليار دولار.

ثالثاً: تحظى المساعدات الإنمائية العربية بتقدير خاص من جانب البلدان المستفيدة، فهي خالية من الشروط السياسية والاقتصادية وليست مرتبطة بأي قيود، وتتسم بدرجة عالية من اليسر تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسادد، وارتفاع عنصر المنحة، كما تراعي أيضاً الأولويات التي تحدها البلدان المستفيدة ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقييم المشاريع والبرامج إنما يقوم استناداً إلى الجدوى الفنية والسلامة الاقتصادية وتوافر الشروط البيئية، وتجري كل عمليات تنفيذ المشاريع والحصول على البضائع والخدمات وفقاً للممارسات المتعارف عليها دولياً.

وقد تراكمت لدى مؤسسات مجموعة التنسيق، على مر السنين، خبرات يستفاد منها في كل مشروع جديد، من خلال أنشطتها في تشكيلة واسعة من القطاعات والبيئات، وهي تضيف قيمة لعمليات إعداد المشاريع وتنفيذها، وتسهم مباشرة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية. وتحظى اليوم الخبرات الفنية العربية بتقدير عالٍ لدى كثير من البلدان المستفيدة، وكثيراً ما تطلبها إلى جانب التمويل. ومن خلال مساهماتها في البرامج الإنمائية في ما يزيد على 136 بلداً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، أقامت مؤسسات المجموعة علاقات متينة ومستدامة مع معظم البلدان النامية.

رابعاً: تعمل المؤسسات الإنمائية العربية على أن تكون شريكة مساندة في التنمية، وتفضل نهجاً قائماً على المشاركة تسترشد فيه باحتياجات وأولويات كل البلدان المستفيدة. فهي تعمل وفق المبدأ القائم على أن يمتلك المستفيدون في نهاية المطاف استراتيجياتهم الإنمائية ويتولون مسؤولية تنفيذها. وعليه فإن مؤسسات التنمية العربية تدرك مدى حاجة البلدان المستفيدة إلى تحديد أولوياتها الخاصة وإلى الشعور بأنها تمتلك برامجها الإنمائية. فضلاً عما تتسم به المساعدات الإنمائية العربية من مرونة في الإجراءات فإنها تقدم صافية من التكاليف الإدارية المرتبطة بمعالجة الطلبات وتوصيل العون المطلوب، وتصبح حال الالتزام بها محددة القيمة، ولا يخضع سحبها لإجراءات محاسبية معقدة.

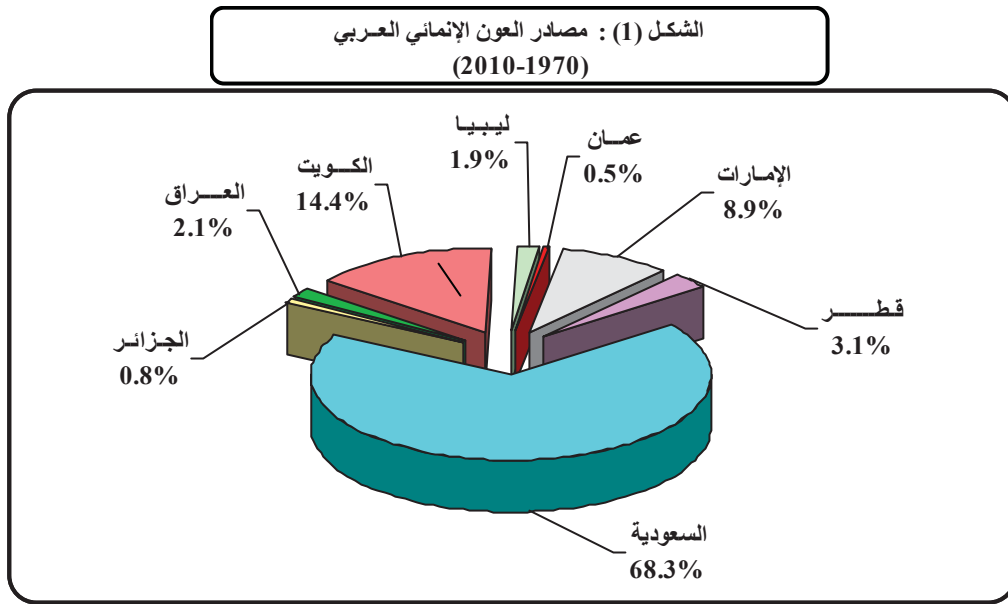
خامساً: يخصص جزء كبير من المساعدات الإنمائية العربية إلى المساهمة في تمويل مشاريع تهدف إلى تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل، وهو ما يترجم التركيز القوي للمساعدات الإنمائية العربية على التنمية الاجتماعية في البلدان المستفيدة.

العون الإنمائي العربي عام 2010

يقدر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية بحوالي 4.36 مليار دولار في عام 2010. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات في عام 2010، حيث بلغت

المساعدات المقدمة من السعودية حوالي 3.7 مليار دولار، أي حوالي 80.3 في المائة من الإجمالي وقدرت المساعدات المقدمة من قطر حوالي 309 مليون دولار (7.1 في المائة) ومن الكويت حوالي 270 مليون دولار (6.2 في المائة)، ومن الإمارات حوالي 47 مليون دولار (1.1 في المائة) ومن عمان حوالي 32 مليون دولار (0.7 في المائة).

وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970-2010 حوالي 147.15 مليار دولار، منها حوالي 140.11 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي (95.2) في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 68 في المائة من مجموع المساعدات، والكويت حوالي 14.4 في المائة، والإمارات حوالي 8.9 في المائة، وقطر حوالي 3.1 في المائة، وعمان حوالي 0.5 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق حوالي 2.1 في المائة، وليبيا حوالي 1.9 في المائة، والجزائر حوالي 0.8 في المائة، الملحق (1/11)، والشكل (1).



المصدر: الملحق (1/11).

نسبة العون الإنمائي العربي إلى الدخل القومي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.4 في المائة في عام 2010. وقد بلغت هذه النسبة حوالي 0.8 في المائة للسعودية، وحوالي 0.2 في المائة للكويت، وحوالي 0.02 في المائة للإمارات. ويلاحظ من البيانات الخاصة بالمساعدات الإنمائية العربية أن متوسط نسبتها إلى الدخل القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين قد ارتفع من حوالي 0.6 في المائة عام 1995 إلى حوالي 0.9 في المائة عام 2002 قبل أن يتراجع إلى حوالي 0.3 في المائة عام 2005، ثم يرتفع مرة أخرى ليبلغ حوالي 0.4 في المائة عام 2010، الملحق (2/11).

العون الإنمائي المؤسسي

حققت مؤسسات وصناديق التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق العديد من الإنجازات على صعيد تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية من جهة، وعلى صعيد تعزيز الترابط الاقتصادي العربي من جهة أخرى. فقد شهدت الأنشطة التي تقدمها أغلب هذه المؤسسات في السنوات العشر الأخيرة تطوراً وتبدلاً في نطاقها عما كانت عليه خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وذلك حرصاً على مواكبة التغير في الاحتياجات التمويلية للدول العربية أو في البيئة الاقتصادية. إلى جانب ذلك أولت معظم هذه المؤسسات اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة بدعم القطاع الخاص، سواء من قبل المؤسسات والصناديق التي لم تكن تقدم خدمات لهذا القطاع حيث أقدمت على إحداث تسهيلات موجهة لهذا الغرض، أو من قبل تلك المؤسسات التي كانت تقدم خدمات أو تسهيلات للقطاع الخاص بحيث زادت من حجم هذه التمويلات كما استحدثت أساليب جديدة لتمويل هذا القطاع. وتغطي المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجموعة كافة مجالات وقطاعات التنمية، وتستخدم في ذلك كافة أساليب أو أشكال التمويل الرئيسية المتعارف عليها، كالإقراض، أو المساهمة المباشرة، أو توفير الضمانات المختلفة، مع الإشارة إلى أن معظم مؤسسات المجموعة توسعت خلال السنوات الأخيرة، وبشكل خاص، في مجال المعونات وتقديم المشورة وإجراء الدراسات، بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية. وتكمل هذه الخدمات النشاط التمويلي بما يساعد على تحقيق الأغراض المرجوة.

في مجال دعم التنمية الاقتصادية، تعتبر مساهمة مؤسسات مجموعة التنسيق في تطوير قطاعات البنية الأساسية والإنتاجية من أهم إنجازاتها. فعلى صعيد قطاعات البنية الأساسية، حيث أولت الدول المستفيدة والدول العربية على وجه الخصوص في إطار إعداد خطط واستراتيجيات التنمية اهتماماً خاصاً بتحديث هذه القطاعات خلال عقدي السبعينات والثمانينات، فإن مؤسسات المجموعة تجاوبت مع ذلك بتركيز أنشطتها التمويلية خلال هذه الفترة على هذه القطاعات وإدراك طبيعة الاحتياجات فيها.

وقد تفاوتت مساهمة مؤسسات المجموعة في كل قطاع من قطاعات البنية الأساسية بين دولة وأخرى، وهو الأمر الذي ارتبط أيضاً بأولويات خطط التنمية في كل دولة وحجم الاستثمارات المستهدفة في هذا الشأن. وقد اشتملت مساهمات هذه المؤسسات بصورة عامة على إنشاء الطرق، وتحديث الموانئ البحرية والسكك الحديدية والمطارات، وبناء شبكات للاتصالات ومحطات لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، وكذلك محطات معالجة وضخ مياه الشرب، ومحطات لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية، فقد كان التركيز على قطاع الزراعة وإن اختلف الأمر بين دولة وأخرى حسب أولوياتها وبرامجها في هذا الصدد. واستهدفت مساهمات مؤسسات المجموعة، تحسين استغلال الموارد الزراعية واستصلاح الأراضي مع التركيز بشكل خاص على استثمار الموارد المائية عبر المساهمة في تشييد السدود وإقامة

شبكات الري. كما اشتملت مساهمات هذه المؤسسات في قطاع الصناعة على دعم المشاريع الاستخراجية في مجال التعدين ومشاريع التصنيع الأساسي كالإسمنت والحديد والأسمدة الكيماوية. ويذكر في هذا الإطار، أن هذه المشروعات الإنتاجية أخذت في الاعتبار هدف تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في هذا الشأن لإقامة مشاريع قادرة على المنافسة.

في مجال دعم الاستقرار الاقتصادي، تبنت عدة دول عربية منذ عقد الثمانينات برامج للتصحيح الاقتصادي الشامل على أثر اشتداد الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها الناتج عن تضافر عوامل داخلية وخارجية غير مواتية، بحيث لم تعد تلك الأوضاع الاقتصادية قابلة للاستمرار. إذ تميزت تلك الفترة بتفاقم العجزات في الموازنات الحكومية وارتفاع معدلات التضخم وتدهور أوضاع موازين المدفوعات وتراجع الاحتياطيات الخارجية في عدد من الدول العربية. وقد قدم صندوق النقد العربي دعماً تمويلياً وفنياً لبرامج التصحيح لمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية عبر تقديم مجموعة من التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الأجل حسب احتياجات كل دولة، مع توفير المشورة والمساعدة الفنية في إعداد إجراءات وعناصر هذه البرامج ومتابعة تنفيذها.

وقد أدت هذه البرامج المدعومة بقروض من بعض مؤسسات المجموعة إلى تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الاستقرار الاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة للنمو. كما حرصت مؤسسات المجموعة المعنية على تطوير تسهيلات المتاحة في هذا الصدد لدعم الإصلاحات الهيكلية التي تعزز هذا الاستقرار الاقتصادي الكلي. ولا شك أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يمثل شرطاً أولياً لنجاح جهود التنمية.

في مجال دعم التنمية الاجتماعية، استحوذ تطوير ودعم قطاعات التنمية الاجتماعية باهتمام كبير من قبل مؤسسات المجموعة في السنوات الأخيرة. وهناك عدة محاور لمساهمات هذه المؤسسات في هذا الشأن، فمن جانب، أدت مساهمة عمليات هذه الصناديق في تطوير قطاعات البنى الأساسية، إلى تحسين المستوى المعيشي والخدمي للسكان. ومن جانب آخر، حرصت الصناديق على توفير مزيد من التمويل لمشاريع التنمية الاجتماعية وبشكل خاص في مجال ودعم التعليم النظامي والتدريب المهني وتحسين الخدمات الصحية، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة في الدول المستفيدة من خلال تقديم قروض التسليف الإنمائي لمساعدة الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً. ومن الأهمية الإشارة أيضاً إلى أن الجزء الأعظم من المنح والمعونات التي تقدمها مؤسسات المجموعة يرتبط بصورة رئيسية بقضايا دعم التنمية الاجتماعية.

في مجال تشجيع التجارة، في ضوء محدودية المبادلات التجارية البينية العربية وضعف الصادرات العربية غير النفطية، عملت بعض مؤسسات المجموعة على استحداث برامج وتسهيلات مخصصة لتمويل التجارة العربية البينية ودعم الصادرات العربية، سواء من خلال تمويل عمليات هذه التجارة أو عبر تقديم خدمات ضمان ائتمان الصادرات. وقد ساهمت هذه البرامج والتسهيلات في تحسن نسبي في المبادلات التجارية، بالإضافة إلى ما ساهمت به على صعيد الترويج للصادرات العربية. كذلك، فإن مساهمات الصناديق من جانب آخر في تطوير الموانئ البحرية وزيادة طاقتها،

وتطوير السكك الحديدية، لها انعكاسات إيجابية على النشاط التجاري للدول العربية. كما تعمل مؤسسات المجموعة على تعزيز جهودها في مجال تمويل التجارة التي أصبحت ركيزة هامة من ركائز التنمية. إذ ينشط عدد من مؤسسات مجموعة التنسيق في مجال تسهيل التجارة، خاصة البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية من خلال برنامج الصادرات السعودي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وصندوق النقد العربي من خلال برنامج تمويل التجارة العربية الذي يسهم فيه الصندوق العربي.

في مجال تعميق علاقات الترابط الاقتصادي العربي، ساهمت مؤسسات المجموعة من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع الحيوية العربية المشتركة، في زيادة الترابط والتكامل بين الدول العربية. كذلك فإن بعض من هذه المشاريع اعتمدت في مدخلاته على الدول العربية الأخرى. ولا يقتصر دور مؤسسات المجموعة في تعزيز الترابط بين المشاريع، إذ أن بعض مؤسسات المجموعة يلعب دوراً مهماً في التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية. ونذكر في هذا المجال، مشروع مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية الذي يساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل الدراسة الخاصة بالمشروع. ويهدف المخطط، موضوع المشروع، إلى توفير رؤية شاملة للتكامل والترابط بين شبكات السكك الحديدية العربية لتعزيز الربط بين دول المنطقة وتحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها، وتيسير حركة نقل التجارة العربية البينية وحركة السياحة بين الدول العربية وتخفيض تكلفتها وذلك من خلال استكمال الربط بين شبكات السكك الحديدية القائمة في الدول العربية لمحاور رئيسية ذات مواصفات قياسية موحدة.

عمليات مؤسسات التنمية العربية لعام 2010

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق في عام 2010 حوالي 7.5 مليار دولار، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 38.9 في المائة عن العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 39.4 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 16.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 13.6 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 8.4 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.0 في المائة وصندوق النقد العربي حوالي 7.3 في المائة، وصندوق أبو ظبي للتنمية حوالي 4.2 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 2.3 في المائة، الملحق (3/11).

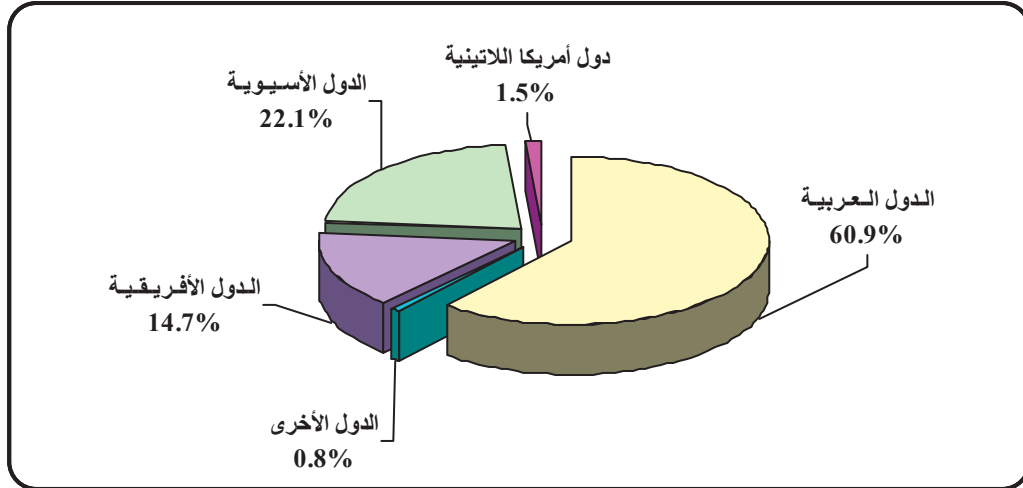
التوزيع الجغرافي: بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2010 حوالي 53.6 في المائة مقابل 55.5 في المائة في عام 2009، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 31.2 في المائة مقابل 22.6 في المائة في عام 2009، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 13.2

في المائة مقابل 17.0 في المائة في عام 2009، ، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.1 في المائة مقابل 1.4 في المائة في عام 2009، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 0.9 في المائة مقابل 3.5 في المائة في عام 2009، الملحق (3/11).

التوزيع القطاعي: بلغ نصيب قطاع النقل والاتصالات حوالي 31.3 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2010، يليه قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حيث بلغت حصته حوالي 28.4 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات، بنحو 22.3 في المائة، ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 11.1 في المائة، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 4.7 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بما يقارب 2.2 في المائة، الملحق (4/11).

المجموع التراكمي: بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية منذ عام 1962 وحتى نهاية عام 2010 حوالي 103.5 مليار دولار. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 63 مليار دولار (60.9 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 22.8 مليار دولار (22.1 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 15.2 مليار دولار (14.7 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.6 مليار دولار (1.5 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 0.8 مليار دولار (0.8 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (2).

الشكل (2) : المجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة، عام 2010



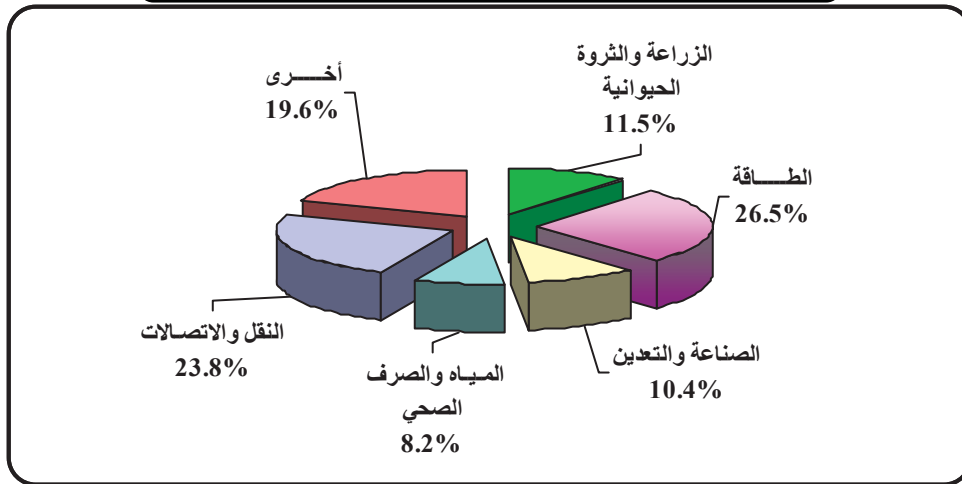
المصدر: الملحق (3/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 29.7 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية لغاية عام 2010، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 22.5 في المائة،

والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 16.6 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 9.6 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 8.4 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 6.0 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 4.0 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حوالي 3.2 في المائة.

وحازت قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، على نحو 78 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وفي المقابل، كانت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 22 في المائة. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة 26.5 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 23.8 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 19.6 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.2 في المائة. أما في القطاعات الإنتاجية، فقد حصل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية على نسبة 11.5 في المائة، وحصل قطاع الصناعة والتعدين على نسبة 10.4 في المائة، الملحق (6/11) والشكل (3).

الشكل (3): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق عام 2010



المصدر: الملحق (4/11).

أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

تشير آخر البيانات عن تدفقات العون الإنمائي الدولي إلى ارتفاع صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى مستوى لم يسبق تسجيله. فقد بلغ صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من مجموعة الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الداك) لعام 2010 حوالي 129 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 6.5 في المائة مقارنة مع عام

2009. وبذلك سجل صافي المساعدات الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمجموعة الداك نسبة 0.32 في المائة، وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2005، وأعلى نسبة مسجلة منذ عام 1992.

كما تشير البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وفرنسا وألمانيا واليابان هي الدول الأكثر مساهمة في تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية من حيث القيمة. كما تشير هذه البيانات إلى أن مساهمات دول الاتحاد الأوروبي أعضاء (الداك)، بلغت حوالي 70.2 مليار دولار، ما يمثل حوالي 54 في المائة من مجموع المساعدات الرسمية المسجلة في عام 2010. وتبقى كل من النرويج ولوكسمبورغ وهولندا والسويد والدنمارك من الدول المانحة التي تجاوزت خلال عام 2010 نسبة المساعدات إلى الدخل القومي فيها نسبة 0.7 في المائة، المحددة من قبل الأمم المتحدة، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

أهم الدول المتقدمة المانحة لصافي المساعدات الإنمائية

عام 2010

نسبة المساعدات إلى الدخل القومي (في المائة)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة من الدخل القومي الإجمالي	صافي المساعدات (مليار دولار)	أهم الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة
1.10	النرويج	30.1	الولايات المتحدة الأمريكية
1.09	لوكسمبورغ	13.76	المملكة المتحدة
0.97	السويد	12.91	فرنسا
0.90	الدنمارك	12.72	ألمانيا
0.81	هولندا	11.04	اليابان

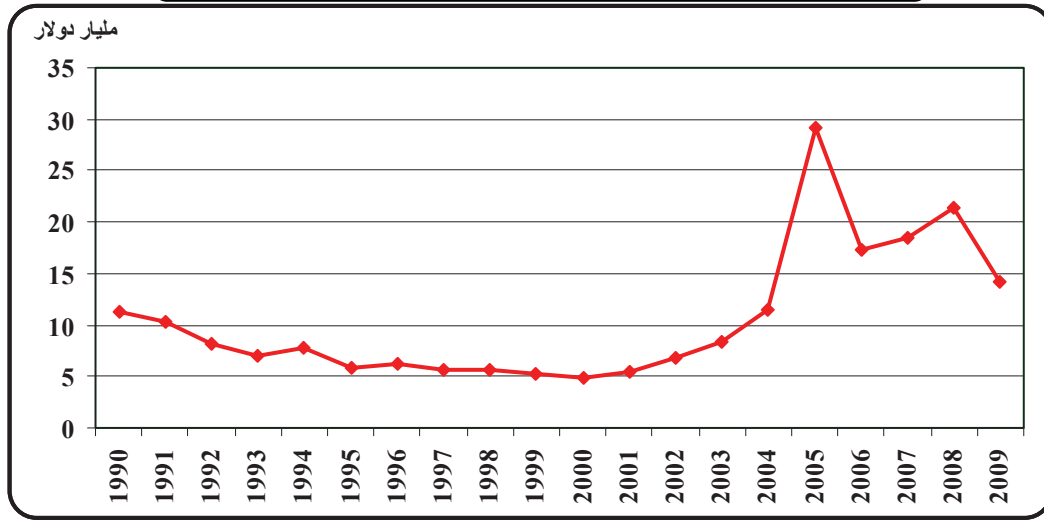
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الداك)، 6 أبريل 2011.

توزيع المساعدات الإنمائية الدولية

حصلت كل من القارة الآسيوية والقارة الأفريقية على حصص متساوية تقريباً من إجمالي المساعدات الإنمائية الدولية الموجهة للدول النامية خلال عام 2009. فحسب بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الداك)، نشرة 2010، فقد بلغت نسبة ما حصلت عليه القارة الآسيوية من إجمالي المساعدات الإنمائية الدولية الموجهة للدول النامية خلال عام 2009 حوالي 34.34 في المائة، والقارة الأفريقية حوالي 34.22 في المائة، وبالمقابل حصلت الدول العربية المستقطبة للعون الإنمائي على نسبة 11.2 في المائة من إجمالي صافي هذه المساعدات. وقد حازت فلسطين على النصيب الأكبر من هذه المساعدات حيث حصلت على نسبة 21.2 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة للدول العربية، تلتها العراق بنسبة 19.6 في المائة، ثم السودان بما نسبته 16.1 بالمائة، وكل من مصر والمغرب والأردن بنسبة 6.5 بالمائة و 6.4 بالمائة و 5.3 في المائة على التوالي. وبالنسبة للمجموع التراكمي خلال الفترة 1990-2009، فقد بلغ نصيب الدول

العربية من هذه المساعدات حوالي 14.5 في المائة. وحصل العراق على النسبة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال هذه الفترة، حيث بلغت حصته 62.3 مليار دولار أي بنسبة 29.5 في المائة، يليه مصر بحصة بلغت 40.5 مليار دولار ونسبة 19.2 في المائة، ثم فلسطين بحصة بلغت 18.7 مليار دولار ونسبة 8.9 في المائة، فالسودان بحصة بلغت 17.2 مليار دولار ونسبة 8.1 في المائة، والمغرب بحصة 15.0 مليار دولار ونسبة 7.1 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (5).

الشكل (5) : إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (1990-2009)



المصدر: الملحق (1/11).

تطورات التعاون الدولي في المساعدات الإنمائية

شهد عام 2010 أربعة اجتماعات دولية شارك فيها العديد من الدول العربية والمؤسسات المانحة للكون بهدف تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية وتحسين فاعلية العون.

مؤتمر لندن للمانحين لدعم اليمن. عقد المؤتمر في العاصمة البريطانية لندن في 28 يناير 2010 وبمشاركة نحو 20 دولة عربية وأجنبية إلى جانب العديد من المنظمات الدولية والإقليمية لمناقشة الأوضاع التنموية الصعبة التي تعيشها اليمن وخاصة في مجال الفقر والبطالة وسوء التغذية والنمو السكاني السريع.

مؤتمر الدول المانحة لليمن. عقد المؤتمر في الرياض في 27 فبراير 2010 وشارك فيه وفد يمني وممثلون عن وزارات المالية والصناديق الخليجية والدول والمنظمات المانحة مثل البنك الدولي والأمم المتحدة. وأسفر المؤتمر عن إعلان المملكة العربية السعودية استكمال تخصيص مبلغ التعهد المقدم لليمن في مؤتمر لندن للمانحين المنعقد في 2006

والبالغ مليار دولار، كما أقر مجلس التعاون لدول الخليج العربي تخصيص حوالي 3.2 مليار دولار أي ما يعادل 90 في المائة من إجمالي تعهدات دول المجلس والصناديق التمويلية الإقليمية الممنوحة بمؤتمر لندن 2006 لدعم اليمن والبالغة 3.7 مليار دولار.

المؤتمر الدولي للمانحين لتنمية شرق السودان. عقد المؤتمر في دولة الكويت في الفترة بين 1-2 ديسمبر 2010 بمشاركة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والبنك الإسلامي للتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالإضافة إلى ممثلين عن 42 دولة و 30 منظمة دولية وإقليمية ووطنية. واختتم مؤتمر المانحين والمستثمرين لشرق السودان بالتزامات وصلت إلى 3.547 مليار دولار، سيخصص منها 1.6 مليار دولار لتنمية شرق السودان منها نصف مليار دولار خصصتها دولة الكويت لتمويل مشاريع الأقاليم. وقدم الصندوق العربي التزامات بمبلغ 210 مليون دولار، فيما التزمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدعم مالي قدره 300 مليون دولار، والتزمت بريطانيا بمبلغ 70 مليون دولار، والصين بمبلغ 35 مليون دولار. وساهمت كل من المفوضية الأوروبية بمبلغ 24 مليون يورو وإيطاليا 30 مليون يورو.

المائدة المستديرة للمانحين لموريتانيا. عقد المؤتمر في بروكسل بتاريخ 2010/6/22، شارك فيه الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى العديد من الدول العربية والإسلامية منها دولة الكويت، التي تعهدت بمنح موريتانيا أكثر من 100 مليون دولار. واختتم الاجتماع بتعهدات بلغت قيمتها 3.2 مليار دولار منها 60 في المائة من الدول العربية والإسلامية.